قَوميُّون من الجَزائر



عبد الحميد مهري

نضاله ودوره السياسي

بقلم الدكتور
مقلاتي عبد الله

الطليعة العربية
في تونس
منشورات 2018

الطليعة العربية
في تونس

عبد الحميد مهري نضاله ودوره السياسي في الثورة التحريرية

أ.د مقلاتي عبد الله

جامعة المسيلة

2017

الملخص:

في هذه المقالة نحاول التعريف بالدور القيادي للمناضل المرحوم عبد الحميد مهري، وذلك من خلال إبراز دوره في تمثيل الثورة بسوريا وقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، وكذا من خلال مشاركته في عضوية الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ومعرفة مساهمته في توجيه سياسة الحكومة المؤقتة، وقد اعتمدنا على مصادر أصيلة في إبراز هذا الدور، وحاولنا بمنهجية علمية وبكل موضوعية إنصاف الحقيقة التاريخية.

مقدمة:

تتميز مسيرة عبد الحميد مهري النضالية بالثراء والتنوع، وقد كان له دور في نضال الحركة الاستقلالية وانخرط مبكرا في نشاط الثورة التحريرية الخارجي، وبرز شخصية قيادية محنكة، واختير ليكون عضوا سياسيا في لجنة التنسيق والتنفيذ

إلى جانب عبان وفرحات عباس ودباغين، وعين وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في أول حكومة جزائرية مؤقتة، وكل هذا النشاط والمسؤوليات صنعت منه رجلا محنكا وسياسيا كفئا، استفادت من أرائه وأفكاره الثورة التحريرية وكانت له مساهمات حاسمة في كثير من قضايا الثورة السياسية، ومع كل ذلك لم يتم إبراز دور هذه الشخصية المرموق في الثورة التحريرية، وهوما نجتهد في توضيحه بهدف التعريف بدور شخصية مهري الفاعلة في ثورة التحرير.

أولا: شخصية عبد الحميد مهري.

عبد الحميد مهري شخصية مرموقة في نضال الحركة الوطنية وثورة التحرير وفي الحياة السياسية في عهد الاستقلال، ولد بالخروب قرب قسنطينة يوم 3 أفريل 1926 من أسرة محافظة، درس في الكتاب والمدرسة الفرنسية، وعرف النضال السياسي في وقت مبكر بقرية وادي الزناتي المفجوعة بجرائم الثامن ماي 1945، وقد استطاع مناضلوحزب الشعب في واد الزناتي أن يحققوا نجاحات معتبرة، حيث فازت قائمة الحزب في الانتخابات البلدية لأول مرة.

وفي عام 1948 التحق بتونس لمواصلة دراسته، وهناك انخرط في خلية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان من بين نشاطاتها الإشراف على الطلبة والمهاجرين وتنسيق العلاقة مع المناضلين الدستوريين، لاحقته الشرطة الفرنسية فعاد إلى أرض الوطن، وتولى في خريف سنة 1949 رئاسة دائرة حزبية بولاية سطيف، حيث تعرف على مسؤوليه عبان رمضان وبوضياف، عاد إلى تونس ليواصل مهامه النضالية، ونظراً لنشاطاته الخطرة قررت السلطات الفرنسية إعادته إلى الجزائر سنة 1952، فاستقر للعمل في إدارة حزب حركة الانتصار بالعاصمة، وعين في سنة 1953 عضوا في اللجنة المركزية للحزب، وكلف بالإشراف على صحافة الحزب ومنها جريدة "صوت الجزائر".

وقد استطاع عبد الحميد مهري نسج علاقات مع بعض الشخصيات الهامّة مثل محمد بوضياف* ، الذي عرفه على ابن بوالعيد، ونشأت بين هؤلاء الثلاثة علاقة حميمية استغلت في توجيه المناضلين والحزب لخدمة المشروع الثوري (1)، وكان لمهري نشاط كبير في إدارة الحزب بالعاصمة، ففي إطار حديث ابن يوسف بن خدة عن تزويد ابن بوالعيد بمبلغ مالي للتغطية عن حادث انفجار مخزن الذخيرة بباتنة أوضح أم مهري كان وقتها من أخلص أصدقاء ابن بوالعيد (2)، وأدى مهري في هذه الفترة خدمات تنسيقية للعمل المسلح على المستوى المغاربي بحكم علاقاته مع المناضلين التونسيين، إذ قدم لبوضياف مبعوثي محمد ابن عبد الكريم الخطابي لتهيئة إندلاع الثورة بالأقطار المغاربية الثلاث (3)، وقد التقى بوضياف مهري أياما قبل اندلاع الثورة وطلب منه مرافقته الى القاهرة لكنه اعتذر لأسباب خاصة، واستبشر خيرا بنجاح مشروع تفجير الثورة.

ثانيا : التحاق مهري بالثورة التحريرية.

اعتقل مهري في إطار عملية "البرتقالة المرة" المنفذة في ديسمبر **1954**، والتي طالت مسؤولي حركة انتصار الحريات الديمقراطية المصاليون منهم والمركزيون، وكان مهري واحدا منهم، وقد اعتقل معه مولاي مرباح وسيد علي عبد الحميد وعبد الرحمان كيوان، وعبد المالك بن حبيلس...الخ، وكانت العملية حدثا كبيرا أثار حفيظة بعض السياسيين الفرنسيين ومنهم جاك شوفالي نائب رئيس بلدية الجزائر الذي تدخل لصالح نائبه عبد الرحمان كيوان، ولكن دون جدوى بسبب ضغوط المتطرفين الأوربيين على قضاة التحقيق، وهكذا سجن مهري ورفاقه ووجهت لهم جناية المساس بأمن الدولة ووحدة التراب الفرنسي (4).

وتعتبر مرحلة السجن من نقاط الظل في حياة مهري، إذ لم يتحدث عنها في شهاداته، ولم يشر إليها الباحثون، حتى أن البعض منهم يستغرب وقوع مهري في السجن، وغداة وفاته تقدم صديقه العربي دماغ العتروس بشهادة مفيدة حول الموضوع، حيث أوضح لنا حقيقة سجن مهري، وتحدث عن تجربة السجن المريرة التي عانى منها(5).

خلال مرحلة السجن واثر تولي سوستيل الحكم وإطلاقه لخطة "الإصلاحات" تكفل الرائد مونتاي بمهمة مفاوضة قادة حركة الانتصار، وذلك بهدف تحريرهم وكسب موقفهم لصالح الإدارة الفرنسية في إطار خطة خلق قوة ثالثة، ولكن دون جدوى فقد رفض الجميع مقترحه، وقد خشيت أوساط في السلطة الفرنسية من مبادرة اعتقال قادة حركة الانتصار واعتبروا أن ذلك يفسح المجال "للفلاقة" للسيطرة على قاعدة الحزب، ولعل ذلك كان من أسباب إطلاق سراح هؤلاء القادة في مارس ـ أفريل **1955**(6).

ومباشرة بعد إطلاق سراحه كان من بين الشخصيات التي اتصل بها عبان الذي حل للتومسؤولا عن الجبهة بالعاصمة، ويكون مهري قد اطلع على التطورات التي شهدتها الثورة وعلى تفكير وإستراتيجية عبان في تقوية نظام الجبهة لإنجاح الثورة، ووافق مهري على مبدأ إلزامية الانخراط الفردي في قاعدة الجبهة مثله مثل ابن خدة وكيوان...الخ، وهوما يدل على انضباط المناضل الوفي واستعداده التام لخدمة قضية وطنه.

وبدوره اختار عبان الذي كان يعرف مهري أن يوجهه للعمل السياسي في الخارج، حيث كان عبان يعول كثيرا على خبرة السياسيين في خدمة الثورة التحريرية، سواء في الداخل أوالخارج، ولكن العمل الخارجي كان يمر بظروف خاصة، فمهمة تدويل القضية الجزائرية وكسب الدعم لها تحتاج إلى جهود

كبرى، وإخضاع جماعة الوفد الخارجي لقيادة عبان تتطلب إرسال مزيد من الإطارات إلى القاهرة[7].

وقد ذكرت بعض المصادر أن ابن بلة طلب صراحة إرسال مهري أودماغ العتروس لدعم نشاط الوفد الخارجي في القاهرة باعتبارهما يتقنان اللغة العربية، ويبدولنا من رسالة عبان الموجهة الى خيضر والمؤرخة في **8** أكتوبر **1955** أن مهري قد غادر الجزائر في نهاية سبتمبر أوبداية أكتوبر **1955**، حيث يسال عبان في رسالته هذه عن وصول مهري من عدمه، ويعد الوفد الخارجي بإرسال إطارين آخرين في اقرب وقت ما دام الوفد في حاجة إليهم[8]، وقد أعلمه خيضر بأن مهري متواجد بينهم منذ بداية أكتوبر **1955**، وورد في هذه الرسالة بأن الوفد الخارجي كلف مهري بتمثيل الثورة في سوريا، واستبقاه مؤقتا في القاهرة لإعانة الوفد الخارجي من جهة وللتدرب على المهام الجسورة التي تنتظره في دمشق، "إن مهري موجود بيننا منذ **20** يوما تقريبا، وننوي إيفاده إلى دمشق حيث ينتظره نشاط كبير، إن تعاونه معنا هنا في القاهرة مفيد جدا لذلك لن نسرحه إلا عندما يصل "عتروس" الذي من المفروض أن يكون في طريقه إلينا، في انتظار ذلك يمر مهري بمرحلة ترويض ضروري قبل الذهاب للاستقرار في سوريا."[9].

لماذا اختير مهري لمهمة تمثيل الثورة في سوريا ومن اقترحه لهذا المنصب؟، يبدوأن سوريا بدأت تحتل مكانة هامة في دعم الثورة الجزائرية، خاصة مع استعداد المسؤولين السياسيين والشعب السوري لتقديم مساعدات مختلفة، وقد كان مهري بتكوينه السياسي وثقافته العربية مؤهلا لهذا المنصب، وقد يكون ابن بلة وراء اقتراحه للمنصب لسابق معرفته به وانسجام مهري للعمل معه على عكس العناصر الأخرى المحسوبة على غريمه عبان.

ثالثا مهري مسؤول بعثة الثورة بسوريا.

اعتمد الوفد الخارجي على مكاتب جبهة التحرير الوطني في عواصم الدول الصديقة والشقيقة لإدارة مختلف الشؤون السياسية والعسكرية في الخارج، وقد كلف مهري بإدارة مكتب الجبهة بدمشق، وهومن المكاتب المهمة لأهميته الإستراتيجية في دعم الثورة، واجتهد مهري في تمثيل جبهة التحرير الوطني في سوريا، حيث كانت مسؤولياته تشمل التعريف بالقضية الجزائرية وتمثيل الثورة، والإشراف على الجالية الجزائرية ومصالح وشؤون الثورة، كما كان مهري يكلف بمهام أخرى، منها المهام الخاصة بتسهيل مهمة تحصيل ونقل الأسلحة بالتنسيق مع ابن بلة، والمهام الدبلوماسية، حيث كلفه محمد الأمين دباغين في رسالة مؤرخة في 4 جويلية 1956 بالتحضير لتمثيل الجزائر في المؤتمر العالمي بطوكيوضد قنابل "A" و"H" من 15 إلى 20 أوت 1956[10]، وكذا الإشراف على شؤون الطلبة والجالية الجزائرية في سوريا، حيث كان لعبد الحميد مهري دور كبير في إدارة شؤون الطلبة وتوجيههم، وخاصة إقناعهم بتنفيذ تعليمات الوفد الخارجي وتعميم الإضراب الطلابي في الجامعات العربية، وكانت له اتصالات مع ممثلي الطلبة الجزائريين في سوريا ولبنان، ومع التنظيمات الطلابية السورية واللبنانية[11].

وتدل شهادات المسؤولين الجزائريين على حيوية ونشاط مهري، فقد أكد أحمد توفيق المدني أنه في إحدى الزيارات التي قادته إلى دمشق رفقة محمد الأمين دباغين، من أجل حضور مؤتمر الحزب، وعند ذهابهم إلى مكتب الجزائر في دمشق الذي كان يديره عبد الحميد مهري اندهشوا لحيوية نشاط مهري، حيث قال المدني: «وجدت الأخ عبد الحميد مهري ينتظرنا في المكتب فسيح، نظيف، حسن النظام، بديع الترتيب، له غرف عدة، قد اختصت كل منها بشعبة من

شعب النشاط، والأخ مهري يدير كل ذلك بعزيمة لا تلين ومهارة فائقة، ورأيت أنه تحصل في دمشق على مكانة مرموقة تفتح في وجهه كل الأبواب وتذلل أمامه كل الصعوبات، وكان يعينه في أعماله الأخ الشيخ الغسيري.. وأعلمنا مهري عند افتتاح جلسة اجتماع الخريجين، أن هذا الاجتماع إنما وقع من أجل تأييد موقف مصر في هذه الأزمة الحاذقة التي تجتازها والمتمثلة في العدوان الثلاثي 1956، وأنه يجب أن لا نشتت اتجاه المؤتمر ولا نذكر القضية الجزائرية لا بخير أو بشر، فلها موطن غير هذا الموطن، وكان له هذا»(12).

وقد سعى عبد الحميد مهري إلى ربح معركة التدويل وكسب الدعم للثورة خاصة من لدن الدول العربية، فقد وجه مذكرة إلى جامعة الدول العربية يشرح لهم فيها الوضع الداخلي للجزائر، وحث في هذه المذكرة المؤرخة في 22 مارس 1956 الدول العربية على دعم الثورة الجزائرية، وأرفق هذه المذكرة بملحق خاص بالعمليات العسكرية، قدمت في شكل ملف لوزرة الخارجية السورية ثم وزعت نسخ في الأردن ولبنان(13).

وكان وقع هذه المذكرة مفيدا في تحريك ضمير الحكومات العربية لتقوم بواجبها القومي، والتفطن للمكائد التي تعتمدهما الحكومة الفرنسية نتيجة فشلها في إخماد نار الحرب رغم إمدادات الدول الغربية والحلف الأطلسي لجيشها في الجزائر، وقد ركز مهري على حقيقة ضعف فرنسا أمام الثورة داخليا وخارجيا وعجزها عن إقناع الدول التي ساندت القضية بموقفها، وألح مهري على الدول العربية اتخاذ التدابير الضرورية لإفشال الخطة الفرنسية، وذلك بدعم القضية الجزائرية في المجالات الآتية:

- بحث القضية الجزائرية في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سينعقد في 29 مارس 1956، وإصدار بيان صريح باسم الدول العربية يتضمن شجب

السياسة الفرنسية بالجزائر، وإعلان الدول العربية بتمسكها بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

- القيام بمساعي منفصلة ومباشرة لدى الحكومة الفرنسية والحكومات التي تساندها في سياستها في الجزائر، لحملها على تغيير موقفها من القضية الجزائرية ودعوتها لإيجاد حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال(14).

- الاستعداد لوضع القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة، والقيام بمساعي لدى الدول الأفروآسياوية في هذا الموضوع.

وقد كان لرسالة مهري ومساعي محمد خيضر دور في تشجيع جامعة الدول العربية لعقد اجتماع طارئ يوم 29 مارس 1956، واتخذت بالإجماع قرار تأييد القضية الجزائرية ودعم الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع سيادته(15).

رابعا : مهري عضوا في لجنة التنسيق مكلفا بالشؤون الاجتماعية

في مؤتمر الصومام عين مهري عضوا احتياطيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأهله نشاطه ممثلا للجبهة بسوريا، ومكانته كسياسي مثقف لأن يحتل مكانة بارزة بين كبار قادة الثورة، حيث اختير في دورة المجلس الوطني للثورة الثانية بالقاهرة في أوت 1957 عضوا في قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، هل كان مهري مؤهلا لاحتلال هذه المكانة في القيادة أم أن الظروف المستجدة هي دفعت به للواجهة؟.

عندما نعيد قراءة الظروف التي انعقدت فيها الدورة نعاين بعض العوامل التي ساعدت على صعود شخصية مهري سياسيا، ولكن شخصية مهري كانت في الحقيقة مؤهلة لمثل هذا الصعود، فالتحاقه المبكر بصفوف الجبهة ونشاطه

المكثف في سوريا وخبرته وثقافته أهلته لان يكون قياديا، ويمكننا أن نذكر بعامل مهم أشار إليه مهري في شهادته حول دباغين، حيث أكد أن دباغين كان له فضل في تقريب وجهة النظر بين الكتلتين المتنافستين، كتلة عبان وكتلة كريم، واقترح على رفاقه السياسيين القبول بدخول لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد كان مهري محسوبا على كتلته وقف معه في إنهاء الخلاف والخروج بالحلول، وقد يكون هذا الموقف أواقتراح دباغين عاملين ساعدا على اختيار مهري عضوا في التشكيلة الجديدة[16].

وفي شهادته أكد السيد عبد الحميد مهري على أن اجتماع المجلس الوطني للثورة كان من اجل تصحيح بعض الأمور والدفع بالثورة إلى الأمام، وليس إلى تصفية الحسابات بين بعض الأطراف كما يروج البعض، وأكد أنه تمت مناقشة عدة قضايا حساسة وهامة، ومنها ما يتعلق بمبادئ القيادة وأولوية الداخل عن الخارج والسياسي عن العسكري، بالإضافة إلى ذلك فقد أقر مهري بأن البعض رأى في إثارة مثل هذه المشاكل والتي كان أساسها نظري يُحدثُ شرخا في الثورة، لذلك كان يجب الحصول على الإجماع في معظم القضايا حتى يتم التخفيف من شدة هذه الاختلافات[17]، وقد لعب مهري ودباغين وعباس دورا في تحقيق هذا الإجماع والخروج من مأزق الاختلاف، وهكذا شكلت قيادة تنفيذية جديدة من تسعة أعضاء، خمسة عسكريين وأربع سياسيين، كان مهري من بينهم.

أدى مهري مهامه على أكمل وجه لإنجاح مسيرة الثورة التحريرية في هذه المرحلة الحاسمة، كانت القيادة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ خاضعة للعسكريين بحكم أنهم يمثلون الأغلبية، وقد أحس مهري وزملائه الثلاث في اللجنة (دباغين، عباس، وعبان) أنهم أقلية متجاوزة في اتخاذ القرارات الحاسمة.

مباشرة بعد انفضاض الدورة كلف مهري بمرافقة عبان ومحمود الشريف في مهمة الى سوريا ومنها الى تشيكوسلوفاكيا، وذلك بغرض إتمام صفقة أسلحة لصالح الثورة، وصلوا إلى دمشق يوم 4 سبتمبر 1957 والتقوا مع مدير المخابرات السورية عبد الحميد سراج الذي كان على معرفة بمهري، وبعد أسبوعين من الانتظار لتحضير جوازات السفر انتقل الوفد إلى تشيكوسلوفاكيا، والتقى بمسؤولين حكوميين وتجار للأسلحة، تفاوض معهم بشأن أنواع الأسلحة المطلوب توفيرها وأثمانها، وقد تدخلت السفارة السورية لإبلاغ الوفد بأنه يتعين عليه تحديد طلباته من أنواع الأسلحة وأن حكومتها تتكفل بالتفاوض على ثمن الصفقة وبدفع تكاليف نصف تكلفة الصفقة، وانتهت مهمة الوفد بنجاح(18)، ويبدولنا انه اختير محمود الشريف لمعاينة الصفقة نظرا لخبرته العسكرية وأرسل معه عبان في إطار سياسة إبعاده عن اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ، وأما مهري فكان دوره حاسما في هذه المهمة باعتباره مهندس الصفقة، فباعتباره ممثلا للجبهة في سوريا اتفق مع السلطات السورية على إنجاح الصفقة، ويبدولنا أن مهري اضطر للبقاء في دمشق لفترة قصد تسليم المهام لخليفته محمد الغسيري، حيث نقرأ في إحدى تقارير اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ المؤرخ يوم 17 أكتوبر 1957 اقتراح من بوصوف لإشعار مهري بإيقاف باخرة السلاح المرسلة من قبل اليوغزلاف الى غاية استرجاع الباخرة المحتجزة في كونتا الاسبانية(19).

إن دور مهري انطلاقا من سوريا في الحصول على الأسلحة كان مهما للغاية، وذلك راجع للأهمية الإستراتيجية للسواحل السورية ولاستعداد سلطاتها لدعم ثورة الجزائر وجهود مهري التي لا تكل من اجل إعانة الثورة بالسلاح، وقد ابلغ مدير المخابرات السورية وفد لجنة التنسيق والتنفيذ انه وصلت لبلاده كمية معتبرة من الأسلحة يتوجب نقله للثوار(20).

وكان مهري شاهدا على حالة الامتعاض التي عاشها عبان إزاء تهميش العسكريين له ولجوئه للمعارضة المعلنة، حاول تكرارا رفقة دباغين نصح عبان بعدم إظهار معارضته في وجه العسكريين، وعندما وقعت مأساة اغتيال عبان تألم مهري ورفاقه السياسيين لفقد زميله بهذه الطريقة غير القانونية، وعبر فيما بعد عن موقفهم قائلا: " وبعد وقوع المأساة رفض الدكتور دباغين ومعه الأعضاء السياسيون الاستمرار في العمل ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ، رفضا للطريقة التي عولجت بها هذه القضية، ولم يستأنف الدكتور الأمين وبقية المنسحبين مهامهم ضمن اللجنة إلا بعد أخذ الضمانات بوضع حد لمثل هذه الانحرافات التي كان يمكن أن تستمر لوانقسمت قيادة الجبهة إذ ذاك"[21].

لقد استأثر العسكريون بقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ خلال المرحلة الأولى، حيث اجتمعت كلمة الباءات الثلاث على تهميش السياسيين، وهذا ما نلاحظه من خلال توزيع المهام في قاعدة تونس خلال اجتماع عقد 2 يوم أكتوبر 1957، ففي غياب مهري ودباغين وعباس تقرر توزيع المهام وفق الشكل الأتي:

- كريم بلقاسم: مكلف بالرقابة العامة لقاعدة تونس بما فيها المالية واللوجيستيك ومصلحة الدعاية...الخ.

- ابن طوبال: مكلف بفرع اللوجيستيك وتقسيم حصص الأسلحة على الولايات ومنطقة فزان.

- عبان: مكلف بالدعاية والصحافة والإذاعة وبالنقابات.

- محمود الشريف: مكلف بالمسائل العسكرية وبأموال لجنة التنسيق والتنفيذ والرقابة[22].

وقد تواصل غياب الثلاثي السياسي عن سلسلة اجتماعات اللجنة التي بلغت عشرة خلال شهر أكتوبر 1957، وهي اجتماعات اتخذت قرارات هامة في غياب مهري ورفاقه، مما يطرح أكثر من سؤال حول تهميشهم، ويبدولنا أن تهميش السياسيين كان مقصودا بهدف الانفراد بعبان واستدراجه، حيث دارت في هذه الفترة اجتماعات سرية لمحاكمة عبان على تجاوزاته، واوهم عبان خلال إحدى الاجتماعات بان هناك أزمة في المغرب، حيث قرأ على الحضور تلغراف يلح على ضرورة حضور ممثل عن الجبهة لتسوية الخلافات مع السلطة المغربية، ولا شك أن استدراج عبان للمحاكمة كان يتطلب إبعاد رفاقه السياسيين عن تونس[23].

وخلال الاجتماع المطول بتونس أيام 25ـ 29 أكتوبر 1957 نسجل حضور رفاق عبان السياسيين الثلاث، ومساهمة فاعلة لمهري في إثراء نقاش الاجتماع الهام، فقد قدمه رئيس الجلسة عباس لعرض موضوعات النقاش ومحاور البيان الختامي الذي اجتمعت اللجنة من اجله، كان الاجتماع يهدف إلى تحديد موقف جبهة التحرير الوطني من مقترح الوساطة التونسية المغربية على طرفي النزاع لإيجاد حل سلمي لقضية الجزائر، وقد اقترح بورقيبة ضرورة تليين موقف الجبهة وعدم التمسك بمبدأ أولوية اعتراف فرنسا بالاستقلال قبل الدخول في المفاوضات، كان على قادة لجنة التنسيق والتنفيذ التداول في المسألة والخروج بموقف في البيان الختامي الذي سيقدم للمعنيين والرأي الدولي[24].

اقترح مهري في بدء الاجتماع أن يتم التداول حول نقطتين: تأكيد الموقف من مبدأ أولوية الاعتراف باستقلال الجزائر، ورفض فكرة عقد ندوة رباعية للنظر في مشكلة الجزائر.

طرحت وجهات نظر مختلفة إزاء النقطة الأولى، وتم في الأخير التأكيد على التمسك بمبدأ أولوية الاعتراف بالاستقلال، وقد بدا هذا الموقف آنذاك تشددا من جبهة التحرير الوطني واجهت به جهود وساطة تونس والمغرب، وبخصوص عقد الندوة الرباعية رأت اللجنة انه لا يمكن المبادرة بها، واقترحت بدلها عقد ندوة ثلاثية تجمع الجزائر وتونس والمغرب وتستبعد فرنسا، وقد أبدى مهري في نقاشه وجهات نظر صائبة في الموضوع.

فقد اعتبر مهري أن ندوة التنسيق المغاربية تعد هدفا في حد ذاتها للثورة التحريرية، وهي في المرحلة الحالية يجب أن تهدف إلى الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير الوطني، والتنسيق الدبلوماسي من اجل التأثير على الرأي العام الدولي وعلى فرنسا، والحصول من تونس والمغرب على تصريح يعترف بالمسائل الحدودية والصحراء والسوق المشتركة...الخ.

وقد أيد كريم وعباس وجهة النظر هذه لترسيمها في البيان الختامي، وأضاف مهري معتبرا أن "عقد اللقاء في حد ذاته ورقة رابحة لأنه سيسمح بتنسيق العمل الدبلوماسي، بتوضيح المساعدة المادية المنتظرة ويفتح نقاش حول الصحراء. كذلك لأنه لا يغيب خن الأذهان المناورات الفرنسية ولا الوعود المغربية لهذا البلد الشقيق من أجل التحريض على اتخاذ موقف معاد لبلدنا، ويجب أن يصوت المجلس النقابي على هذا الاقتراح الذي تم سنه في طنجة بحيث يخدمها"، وقد تقبل كريم المقترح والتمس تأجيل طرح قضية الصحراء لحساسيتها في الوقت الراهن، ورد مهري عليه قائلا: " لقد أثرت هذه المسألة ليس لمناقشتها الآن بل تحسبا للقاءات في المستقبل، فهناك مسائل يمكن أن تطرح ويجب الاستعداد للإجابة عليها، ثم أن مسألة الصحراء لن تدرس بحذافيرها إلا بتوافر وثيقة شاملة حول الوضعية التنظيمية والسياسية، ويبدوفي هذا الخصوص من

المتوقع أن تقوم مصلحة الإعلام بتوفير هذه المعلومات."، وعندما طرح عبان طبيعة الموقف الإيديولوجي المستقبلي للجبهة الذي يتوجب توضيحه للأشقاء في هذا اللقاء، أوضح مهري أن مسألة الأقلية الأوربية يجب أن تخضع لقوانين الدولة الجزائرية ولا يمكن اعتبارهم أجانب داخل الدولة الجزائرية لأنه "من شأن ذلك السماح لحكوماتهم بالتدخل دائما في شؤوننا"، وبخصوص التوجه المستقبلي للدولة تغاض الحديث عن موضوع لائكية الدولة الذي طرحه عبان وأكد أن الجزائر ستكون جمهورية النظام" فالجزائر سوف تكون جمهورية، ولن نغير رأينا قصد إرضاء أشقائنا في المغرب"، وأما مسألة الانتماء الإيديولوجي لأحد الكتلتين فان ذلك في نظره يحدده المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وان كان يرى أن المعسكر الذي يساعدنا على نيل استقلالنا نقف في صفه، وقد أيد أعضاء اللجنة وجهة النظر هذه[25].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن مهري أبدى وجهات نظر سديدة إزاء عدة قضايا كانت مطروحة للنقاش والإثراء، تتعلق أساسا بتحديد مواقف وإيديولوجية الثورة التحريرية، وهذه الموضوعات كانت تحتاج إلى خبرة وحنكة السياسيين من أمثال دباغين وعباس ومهري، وقد أكد مهري مساهمته الفعالة في النقاش، حيث كان هذا الاجتماع مهم في توضيح موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة الوساطة التونسية المغربية المعروضة على طرفي النزال لتسوية المشكلة، وقد حدد الموقف وتم إعلانه وتبليغه للزعيمين بورقيبة ومحمد الخامس اللذين حملاه إلى هيئة الأمم المتحدة للمناقشة.

لقد أدى اكتشاف أمر مقتل عبان الى انسحاب السياسيين من اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ كما اشرنا سابق، ولكنهم رأوا بعد ثلاث أشهر انه يتوجب الحفاظ على روح الوحدة الوطنية، وان يواصلوا مهامهم في إطار اللجنة شريطة

إشراكهم في اتخاذ القرارات مستقبلا، حيث عقد اجتماع في افريل 1958 للتوافق حول عدد من المسائل، ومنها مسألة إنشاء حكومة مؤقتة وتوزيع المهام بين الأعضاء، وتقرر إرجاء أمر إنشاء الحكومة والاقتصار على تأسيس مصالح، وقد أثير جدل حول الاختصاصات وتوزيع هذه المصالح، وفي الأخير وزعت هذه المصالح وفق الشكل الأتي:

- كريم بلقاسم للشؤون العسكرية.
- بوصوف للتسليح والاستخبارات.
- ابن طوبال للشؤون الداخلية.
- محمد الأمين دباغين للشؤون الخارجية.
- عبدالحميد مهري للشؤون الاجتماعية والثقافية.
- محمود الشريف للشؤون المالية.
- عبان للصحافة والإعلام[26].

وخلال هذا الاجتماع تقرر بخصوص جيش الحدود إنشاء قيادتين للعمليات العسكرية واحدة بالشرق والأخرى بالغرب، وتأكد من خلال ذلك تكريس هيمنة الباءات الثلاث العسكريين، وذلك على الرغم من إشراك السياسيين في تسيير اللجنة. وخلال هذه الفترة برز مهري عضوا في وفد مؤتمر طنجة، حيث ألقي كلمة جبهة التحرير الوطني في افتتاح المؤتمر، واجتهد في تبني قرارات مفيدة لدعم الثورة الجزائرية ولتكريس وحدة المغرب العربي، وقد عبر مهري عن أهمية المؤتمر على الرغم من أن قرارات تعرضت للإجهاض في مؤتمر تونس في جوان 1958، حيث وقف مهري على مساعي الحكومتين المغربية والتونسية لعدم ربط مصيرهما بالثورة الجزائرية والتنصل عن التزامات طنجة[27].

خامسا : مهري وزيرا وموجها لسياسة الحكومة المؤقتة.

عين مهري في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى وزيرا لشؤون شمال إفريقيا، وكان مكلفا بعدة قضايا وملفات منها العلاقة مع الأقطار المغربية، ونشاط الثورة الاجتماعي بهذه الأقطار، وقضية اللاجئين.

اختير لهذه المسؤولية تقديرا لمكانته في جهاز السلطة التنفيذي السابق، ولخبرته في إدارة القضايا السياسية ومعرفته بقضايا المغرب العربي، وفي هذا الإطار نهض بمسؤوليات كبرى كان منها توطيد العلاقة مع أقطار المغرب العربي، والاستفادة من الخدمات المقدمة من قبلهم لدعم الثورة، والإشراف على إدارة شؤون اللاجئين المختلفة(28).

وبالإضافة إلى إشرافه على شؤون وزارته كان مهري يشارك في نشاطات حكومية أخرى، منها مرافقة رئيس الحكومة لأداء زيارات لبعض البلدان، ومرافقة وفود الحكومة لأداء بعض المهام.

فمن خلال أجندة زيارات رئيس الحكومة فرحات عباس لبعض البلدان نجد حضور شخصية مهري المتميزة، لم يكن ذلك محل صدفة، فقد جمعت بين الرفيقين السياسيين محبة وتوافق في الأفكار، ستكون فرصة لمهري لكسب خبرة أوسع في المجال السياسي والدبلوماسي، من هذه الزيارات نذكر، الرحلة إلى السودان يوم 24 ماي 1959، والتي كانت مفيدة في لقاء المسؤولين السودانيين وتأكيد التضامن مع الثورة الجزائرية، وزيارة الأردن في 27 ماي 1959، وكان لقاء الوفد مع الملك حسين حاسما في فض بعض القضايا المتعلقة بنقل السلاح ودفع المعونة المالية المقررة باسم الجزائر(29).

كان مهري شاهدا على أزمة الحكومة المؤقتة في جوان 1959 والتي انتهت بدعوة عقداء الداخل للتحكيم بعيدا عن السياسيين، وهوأمر لم يستسغه مهري،

وعندما عرض ديقول مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959 وجدت الحكومة الجزائرية المؤقتة نفسها في مفترق طرق، وبعد نقاش وجدل ردت على المقترح ببيان سياسي دقيق، رحب بمبدأ تقرير المصير وطالب بضمانات لتجسيده، وكان مهري فاعلا أساسيا في صياغة مواقف حكيمة مفيدة للثورة، فخلال اجتماع الحكومة لصياغة البيان يوم 21 سبتمبر 1959 أوضح مهري في تدخله أن خطوة ديقول جائت في إطار الضغط الدولي على فرنسا، وان أمريكا خصوصا تلح على علاج المسألة الجزائرية[30]، وقد شكلت الحكومة لجنة من سبع شخصيات لصياغة البيان كان مهري عضوا فيها، وبعد يومين قدمت البيان للمناقشة وصودق عليه يوم 26 سبتمبر 1959 ليذاع رسميا بعد يومين، وهويؤكد على أن مقترح ديقول يعد خطوة مهمة لحل القضية الجزائرية إذا ما أحسن استغلاله[31]، وقد كان هذا الموقف متشددا في نظر بورقيبة، وتطلب الأمر من الحكومة المؤقتة إرسال وفد ليشرح له خلفيات الموقف، وضم عباس ومهري ويزيد، وفي هذا الشأن قدم مهري تقريرا عن مهمة الوفد للحكومة[32].

واثر تصريح ديقول في العاشر نوفمبر 1959 المتضمن دعوته لاستقبال قادة الثوار بالعاصمة الفرنسية للتفاوض أوضح مهري لأعضاء الحكومة في اجتماع رسمي أن هدف ديقول هوكسب الرأي العام، وأنه كان من الأجدر استباقه للمبادرة بموقف، وخاصة وأن ديقول بمبادرته هذه يضع الحكومة المؤقتة الآن في حرج دولي، واختلفت أراء الوزراء بين داع للرد على ديقول وبين معارض، وإثرها تقدم مهري بمقترح توفيقي ومفيد للقضية الجزائرية، اعترف له زملائه وعلى رأسهم كريم وابن طوبال بالدهاء، ويتضمن المقترح الذي عرف باسم "مقترح مهري" الرد على ديقول ببيان يتضمن تكليف الحكومة المؤقتة للزعماء الخمسة المعتقلين مباشرة التفاوض مع فرنسا، وقد أحرج هذا الرد ديقول

أيما إحراج، إذ لم يكن رفضه التفاوض مع هؤلاء سوى تأكيد على أن نواياه غير متجهه للتفاوض فعليا في نظر الرأي العام، وخاصة خلال هذه الظرفية الدقيقة التي تعتزم الأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية[33]. وهكذا فوتت الحكومة المؤقتة على ديقول مناورته السياسية، وتأكد بأن أفكار مهري بإمكانها أن تنقض الدبلوماسية الجزائرية وتفحم دهاة السياسة الفرنسة.

وخلال انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس (ديسمبر 1959- جانفي 1960) قدم مهري تقريره الخاص بصفته وزيرا، وأبدى موقفه من الأزمة التي عرفتها الحكومة المؤقتة منذ جوان 1959، ملفتا النظر الى أن اجتماع العقداء وبدل أن ينظر في تلك الأزمة تحول الى سلطة تتخذ القرارات بدل الحكومة، وأن العسكريين بادروا الى تغيير وتعديل مؤسسات الثورة، وهوما يمثل انقلابا على الشرعية، لقد صدع مهري بهذا الكلام عاليا خلال انعقاد المجلس[34]، ولعله عبر عن موقف السياسيين عامة وعبر على لسانهم، ومنهم دباغين الذي أعلن عن رفضه للسياسة المنتهجة من خلال مقاطعته أشغال المؤتمر، ولا شك أن هذا الموقف السليم لمهري جعله هدفا للقادة العسكريين الذين بدلويهيمنون على السلطة.

ومع ذلك فقد اختير مهري في تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية بداية عام 1960 وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية، وذلك على إثر التقليص الحكومي وإلغاء وزارة شؤون شمال إفريقيا، وكانت لمهري خبرة سابقة بتسيير ملف الشؤون الاجتماعية في عهد لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، كانت قضايا اللاجئين والطلبة والصحة من أهم دوائر وزارته، وقد أظهر حنكة ومقدرة في إدارة ملفات هذه القضايا كما تؤكد تقاريره المقدمة لاجتماعات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة[35].

ومن بين انجازات مهري التي حظيت بالإشادة اقتراحه على الحكومة المؤقتة المصادقة على اتفاق جنيف الدولي، والمتعلق بسلوك المتحاربين خلال نشوب النزاع المسلح، وذلك من أجل تدويل القضية الجزائرية، وإجبار فرنسا على احترام حقوق الإنسان في الجزائر، وإعطاء الحكومة المؤقتة صفة التمثيل الرسمي والقانوني، حيث أثارت هذه الخطوة دهشة فرنسا وامتعاضها من النجاح الدبلوماسي الهام الذي حققته هذه الحكومة، وقد أبى محمد بجاوي في ذكرياته عن الثورة الجزائرية سوى العودة لتمجيد هذه الخطوة والثناء على مبادرة مهري، ومما قاله عن "مخطط مهري" ما يلي: "كان صاحب هذا المشروع هومحمد مهري...وكانت له وإياي فرصة العمل مدة شهور عديدة لضبط تفاصيل ملف انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف"[36].

إننا نلاحظ جليا أن مهري كان حكيما متواضعا، أسهم في تحقيق الكثير من النجاحات السياسية للثورة التحريرية، وهوعندما يعود لسرد ذكريات المرحلة يتحاشى أن ينسب إلى نفسه هذه الانجازات بل ينسبها للحكومة المؤقتة، وقد واجهته ببعضها في حواراتي فأبلغني أنه تعمد تناسي انجازاته، وأنه كان عضوا في الحكومة يجتهد في تقديم ما يفرضه واجبه لإنجاح مهمة هذه الحكومة[37]، وكل هذا يؤكد على مسألة تواضع مهري.

وقد كانت لمهري مشاركة فعالة في اجتماعات دورة المجلس الوطني الرابعة في ماي 1961، ونتيجة لسياسة تقليص الوزارات أعفي مهري من الوزارة، ولم يثر ذلك أي رد سلبي لدى مهري فقد أكد لي أن ضل يعمل لصالح القضية الجزائرية بكل تفاني وإخلاص، ومن مهامه الأساسية عضوية عدد من اللجان وتقديم المشورة للحكومة، كما كان له دور في ترشيد المفاوضات، حيث يذكر في شهادته انه وخلال مفاوضات افيان الأولى اجتهد في ثني موقف هيئة الأركان من

معارضة هذه المفاوضات، ولما قررت الحكومة وقف المفاوضات كلفته شخصيا بالذهاب إلى سويسرا وإعلام كريم بإيجاد مبرر لقطع المفاوضات(38).

لقد أتم مهري حضوره الفاعل في صنع تطورات الثورة، فبصفته عضوا في المجلس الوطني للثورة حضر مناقشات مسودة اتفاق افيان في فيفري 1962، واعتبر أن إصرار الحكومة على المصادقة على مسودة الاتفاق وهي ما زالت قابلة للتفاوض كانت خطئا سياسيا جعل قادة هيئة الأركان العامة يصوتون برفض هذه المصادقة ويحصون على مبرر للاختلاف مع الحكومة المؤقتة(39)، وخلال الدورة الأخيرة للمجلس الوطني بطرابلس في 27 ماي ـ 6جوان 1962 يتذكر مهري في شهادة له الأجواء التي عقدت فيها الدورة، ويورد أن أمانة المجلس استلمت ثلاث مشاريع برامج عمل لمرحلة الدولة المستقلة، وان الرأي استقر على اعتمادها جميعا مع تشكيل لجنة للصياغة النهائية، كان عضوا فيها إلى جانب ابن بلة وآخرين، وان اللجنة اصطدمت بمعوقات أساسية كان منها صعوبة الجمع بين المشاريع الثلاث لاختلافاتها الجوهرية، وتقدمت للمجلس بطلب الموافقة على المشروع بصيغة العنوان المعدلة مع تأجيل مناقشة تفصيلاته إلى دورة قامة لجبهة التحرير الوطني، وهذه الشهادة تعني صراحة أن المجلس الوطني لم يصادق على مشروع ابن بلة وإنما دعا إلى تأجيل مناقشته، وهويناقض ما ذهبت إليه مرجعيات تاريخ الثورة(40).

ومع ظهور خلاف صائفة 1962 التي كانت ناتجة عن عدم معالجة المجلس الوطني لازمتين البرنامج والسلطة المطروحة فقد قرر مهري الابتعاد عن أجواء المشاحنات والصراع، وفضل بعد أن أنهى أداء واجبه في تحرير الوطن عدم الركض بانتهازية من اجل المصالح الشخصية كما فعل كثيرون.

الخاتمة:

في خلاصة القول يمكننا التأكيد بعد كل ما أوضحناه من أدوار ومساهمات لمهري في الثورة التحريرية أن الرجل كان مناضلا سياسيا محنكا، ووطنيا ثوريا، آمن بمشروع الثورة والتحق بصفوفها ليقدم لها خدمات جليلة، برزت خصوصا في الجانب السياسي، فهوكان عارفا بقضايا الثورة السياسية وسبل تسويتها، ومطلعا على الأفكار والسياسات والخيارات الواجب إتباعها من أجل إنجاح القضية الجزائرية.

كما أن مهري ارتبط بشبكة علاقات واسعة من خلال المهام التي أداها، وخاصة في سوريا ومصر وبلدان المغرب العربي، كما كانت له علاقات وثيقة مع القادة السياسيين للثورة، وخاصة محمد الأمين دباغين وفرحات عباس وعبان رمضان وابن بلة وابن خدة وكريم وغيرهم، وهوما أهله للعب دور هام في قيادة الثورة وإدارة المهام الحساسة التي كلف بها.

هوامش المقال:

---

[1] شهادة عبد الحميد مهري : **جيش التحرير المغاربي 1948 – 1955**، أعمال ملتقى نظمته مؤسسة محمد بوضياف، مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص 27.

[2] ابن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 247

[3] شهادة عبد الحميد مهري : **جيش التحرير المغاربي 1948 – 1955**، المصدر السابق، ص ص : 29، 33.

[4] انظر شهادة عمار بن تومي المحامي الذي تجند للدفاع عن قضية المعتقلين، عمار بن تومي: **الدفاع عن الوطنيين**، تر مراد وزناجي، منشورات المركز ود ب ح وث اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص 113، 115.

[5] انظر شهادته، جريدة **الشروق**، 15 فيفري 2012

[6] عمار بن تومي : **المصدر نفسه**، ص 114، 115

[7] تشير الرسائل المتبادلة بين عبان والوفد الخارجي الى بعض هذه الظروف

[8] – BELHOCINE Mabrouke: **Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution** , Casbah ,Alger, 2000 , p 33

[9] **ibid, p 99**

[10] Abderrahmane Kiouane : **Les débuts d'une diplomatique de guerre (1956-1962)** , journal d'un Délégué à l'extérieur , Edition Dahlab , p41.

[11] مذكرة مهري ضمن وثائق الارشيف الوطني الجزائري ، بئر خادم ،
A.N.A.:GPRA- Boite n°123:

[12] أحمد توفيق المدني : **حياة كفاح**، ج3، ط1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1982، ص 207.

[13] مذكرة مهري المصدر السابق.

[14] المصدر نفسه.

[15] مذكرة مهري ، المصدر السابق.

[16] شهادة مهري حول الدكتور محمد الامين دباغين، الجمعية التاريخية والثقافية 11 ديسمبر 1960 : **الذكرى الاولى لوفاة المجاهد محمد الامين دباغين**، منشورات الجمعية، الجزائر ، 2003، ص 63

[17] شهادة عبد الحميد مهري ، مقابلة مع الباحث ، الجزائر ، 7 أوت 2005.

[18] انظر بشأن هذه المهمة نص التقرير الذي اعده عبان والشريف بتاريخ 5 اكتوبر 1957 ، علي زغدود : **شهادات العقيد محمود الشريف قائد ولاية الاوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة**، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2010، ص 80، 83.

[19] انظر محضر الاجتماع ، علي زغدود : **المصدر نفسه**، ص 108

[20] هذا ما يشير اليه تقرير الشريف وعبان للجنة التنسيق والتنفيذ، على زغدود : **المصدر السابق**، ص 80

[21] **المصدر نفسه**، ص 63، 64

[22] تقرير احتفظ به محمود الشريف ونشره زغدود، انظر علي زغدود : **صفحات من ثورة التحرير الجزائرية**، متيجة للطباعة ، الجزائر ، 2006، ص 76، 77.

[23] انظر محاضر الاجتماعات العشرة ، **المصدر نفسه**، ص ص 76، 97.

[24] للتوسع حول الظروف التي انعقد فيها هذا الاجتماع انظر مقلاتي عبدالله : **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية**، دار السبيل ، الجزائر ، 2009، ج2، ص 62 وما بعدها

[25] انظر نص محضر الاجتماع ، علي زغدود : **المصدر السابق**، ص 106

[26] شهادة مهري ، مقابلة مع الباحث ، سبق ذكرها

[27] انظر كلمة مهري بالمجاهد، **المجاهد**، عدد 23، 7 ماي 1958، وشهادته المنشورة في مجلة الحوار، شهادة حول مؤتمر طنجة، مجلة **الحوار**، عدد ماي 1988.

[28] شهادة مهري، مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها

[29] عباس فرحات: **تشريح حرب**، تر أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص 346ـ 347

[30] وثائق الارشيف الوطني الجزائري، بئر خادم، .**A.N.A**.:GPRA- Microfiche , C008.

[31] انظر بتفصيل، بوضربة عمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص ـ ص 96ـ 97

[32] تقرير مهري المقدم للحكومة وثائق الارشيف الوطني الجزائري، بئر خادم،

A.N.A.:GPRA- Microfiche , C007.

[33] مقترح مهري خلال اجتماع الحكومة المؤقتة يومي 11ـ 12 نوفمبر 1959، وثائق الارشيف الوطني الجزائري، بئر خادم، .**A.N.A**.:GPRA- Microfiche , C008.

[34] تقرير مهري المقدم للمجلس الوطني، وثائق الارشيف الوطني الجزائري، بئر خادم،

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C001.

[35] انظر نماذج من تقاريره المقدمة للمجلس الوطني للثورة في ماي 1961 وثائق الأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم، .**A.N.A**.:CNRA- Microfiche , C043.

[36] بجاوي محمد: النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو1960، **الثقافة**، العدد 83 (سبتمبر- أكتوبر 1984)، ص135

[37] شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث، سبق ذكرها.

[38] تقديم مهري لكتاب ابن خدة، ابن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، مصدر سابق، ص 18

[39] ابن يوسف بن خدة: **المصدر نفسه**، ص 20

[40] شهادة هامة كتبها مهري وافرج عنها مؤخرا محمد عباس، جريدة **الفجر**، عدد 6 فيفري 2013. ص 16ـ 17